كسهيد في جماعة بدان ميا في جراحة فرأيي في الاعادة مذهب المخالف لمذهب
نفسه ويجد لسهو فقضيته ان الامام لو ترك السجود لسهو لا يجد المأموم
وليس كذلك بديهي بل السجود ولو تركه الامام فان يجد المأموم القبلي معه وترك
امامه صحت صلاته وتبطل صلاة امامه ان كان عن ثلاث ست وصال
تليمه اي وجوبا والمسألة ذات تفصيل ذكرناها في الكبير منوعها اب
لا ينافي انه ذكره في المختصر ونقضه والمسألة ذات تفصيل وهو ان كان ادرك
معه الصلاة كلها لزمه اتباعه بمحل وجه كان السجود قبليا او بعديا
وان كان مسبوقا فلا يخلو اما ان يعقد معه ركعة ام لا فان عقد معه ركعة
وكان السجود قبليا سجد معه وان كان بعديا لا يسجد معه وينتظره جالسا
على ما في المدونة قال ابو عمران سألت ابا بكر بن عبد الرحمن هل يسجد معه قبل
صلاته وان جعل فقال عيسى يبتدئ ابدا قال في البيان وهو الاقيس على اصل
المذهب لانه ادخل في صلاته ما ليس منها وعند ابن القاسم في المجموعة
له حكم الشيء مراعاة لمن يقول عليه السجود مع الامام اهـ وان لم يعقد ركعة
لم يتبعه عليه سجود المعدي واما القبلي فقال ابن القاسم لا يتبعه وعليه
ان خالف وتبعه بطلت صلاته اهـ اي عمدا وجهلا لا سهوا لان به
اي ليقتدي به في احكام الصلاة تشتفي المقارنة والمسابقة والمخالفة
كما قال فلا خلاف عليه انما الرفع قبله والخلاف عليه فيرجع رفع
بعد رفعه فتخفض بعد خفضه قال شارح الحديث اي وكذا ان الاحتلاف
ان يتبعه ليس معه من خلفه ولا يرفع اي خير يا قبل حاله فانه رجع له
ان ظن ادراكه قبل الرفع وهذا الرجوع سنة او واجب ظاهر اقتضى
الموافق على الوجوب ولو ترك الرجوع لصحت صلاته وهذا حيث اخذ فرضه
مع الامام قبل رفعه والا وجب عليه الرجوع فان تركه عمدا وجهلا بطلت
لا سهوا ولو كان بمنزلة لو زحم ويتأسف عليه للخفض اما بخفض
الجبهة وفتح الميم فحرف استفتاح الذي يرفع رأسه اي من السجود
او السجود ان يكون الله وجهه اي حقيقة بان يمسخ اذ لا مانع من

وقع

وقع المسخ في هذه الامة كما يشهد له حديث ابي مالك الاشعري الذي في البخاري
في باب اشربة اوغوله هيئته الحسية يوم القيامة ليعين على تلك الصورة
ابدا او المعنوية كالبلادة الموصوف بها الحمار كما ستعين ذلك الجاحظ ورد بان
الوعيد بامر مستقبل وهذه الصفة حاصلة في فاعل ذلك الفعل عند عند القوم
فعلم ذلك عند ذكره العلما او في قوله او يجعل الخ للشك من الراوي اي اما كم
بكسر الهمزة والجيم الثانية مضمومة الا بعد فعله اي الا بعد الشروع في
فعله اي فالاولى ان ينعمل بعد الشروع في الفعل ويدركه فيه وهذا في غير الفتح
من اثنتين واما نيه فيطلب منه الثالثة حتى يستتم الامام قياسا
لم يجئ بفتح الباء كما في الخرشي اي لم يقع سجود احد وقوله ساجد احد وقوله لم يقع بنون
المتكلم مع غيره والعين مرفوعة وقوله سجود احد وهو جمع ساجد اي بحيث
يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعله عليه السلام ويتقدم بتداء فعلهم على فراغ
عليه السلام من السجود كذا قال المنطلاني فان قيل قوله ولا تتعمد المتكرر
مع ما قبله والجواب من وجهين احدهما انه من باب ذكر الخاص بعد العام
الثاني ان الاول نهي فيه عن السبق وهذا نهي عن المصاحبة و
يخصه ان السبق حرام كما تأخير عنه حتى يبتعد اي كركعة اخرى والمصاحبة
مكروهة اي بعد تلبس الامام اي بعد الشروع من التكبير بطلت صلاته
ختم قبله او معه او بعده صحيحة فالصور تسع ومثلها في السلام الا انه
في الاحرام لا فرق بين العمد والسهو وفي السلام يتبيد بالعمد لا سهوا وقوله
ولا يتبيد بذلك السلام تنبيه كما اذا علم انه احرم قبل امامه وادرك
يحرم بعده فقال مالك يكبر ولا يسلم لانه اختلف في صحة الاحرام الاول
فواضح اي جاز الخ اراد بالجواز عدم الحرمة فلا ينافي الكراهة بقرينة
قوله بعد احسن بمعنى مستحب فانه ليس بحتم به قدونه بمثلثة كذا
كما قاله ت في شرح المختصر والامام يجهلهم عنه اي كالتكبير والتشهد
واعتقاد سنية الخفوف فيها النية بانها المراد هنا بقي الشيخ متعرضا
لحكم ما اذا سبق الامام بركعة فاكثر وقد اختلف الاختلاف المذكور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)